النفط الكويتي
يرتفع إلى 52,94 دولاراً للبرميل

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 41 سنتا ليبلغ 52,94 دولارا، مقابل 52,53 دولارا للبرميل، وذلك فقا للسعر المعلن امس من مؤسسة البترول الكويتية.

وكالة "الطاقة": تخفيض يناير أفضل مستوى لالتزام "المنظمة" على الإطلاق
86٪ التزام «أوبيك» والمنتجين المستقلين بتخفيض الإنتاج

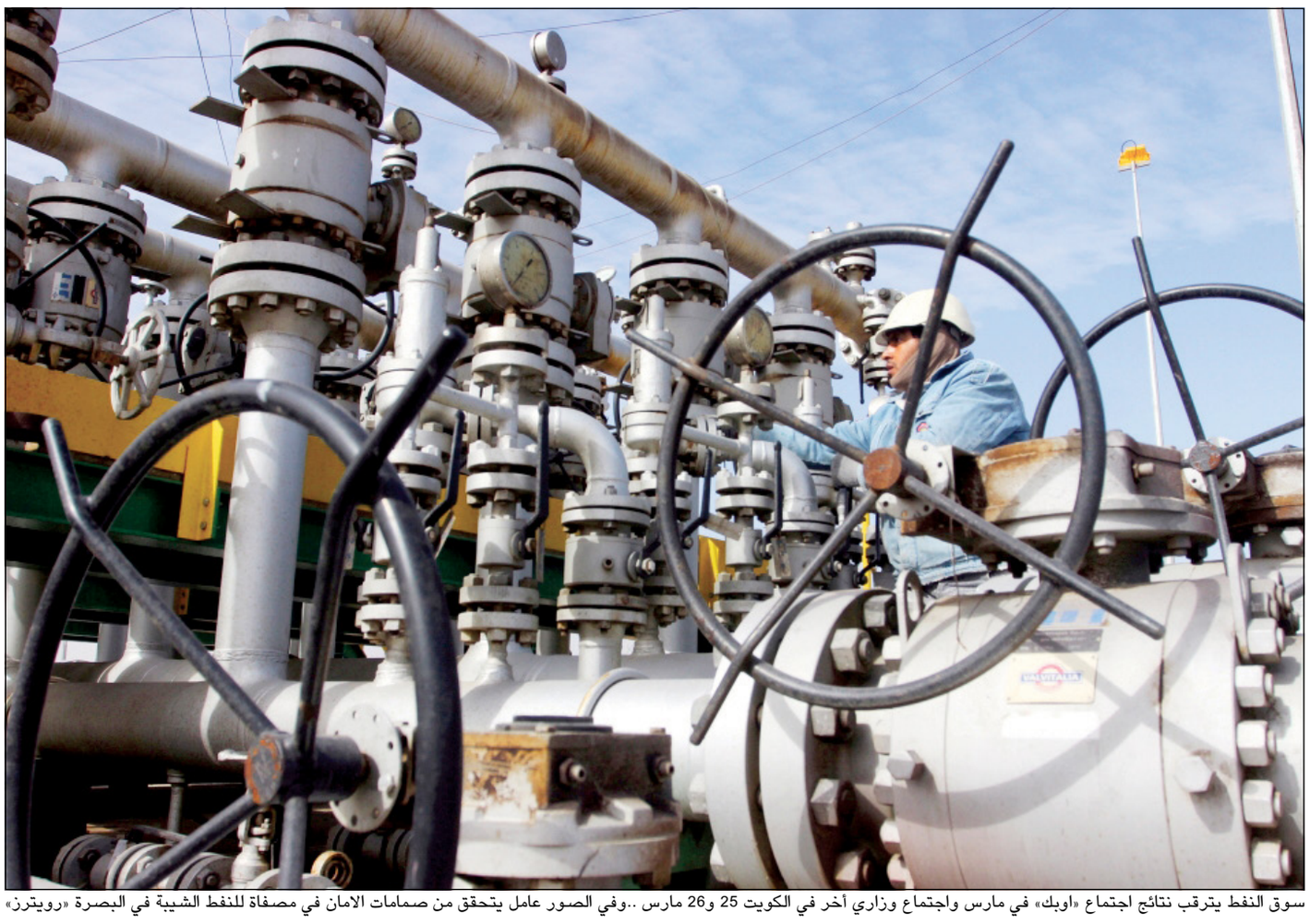

سوق النفط يترقب نتائج اجتماع «اوبك» في مارس واجتماع وزاري أخر في الكويت 25 و26 مارس ..وفي الصور عامل يتحقق من صمامات الامان في مصفاة للنفط الشيبة في البصرة «رويترز»

لندن ـ رويترز: قالت ثلاثة مصادر في «أوبيك»: إن اللجنة الفنية المشتركة بين المنظمة والمنتجين المستقلين سجلت مستوى التزام بتخفيضات الإنتاج من الجانبين بلغ 86٪ في يناير. وأضافت أن اللجنة الوزارية العليا لأوبيك والمنتجين المستقلين أشارت إلى أن المجال مازال مفتوحا أمام التحسن. ودعت جميع الأطراف إلى المضي قدما نحو تحقيق الالتزام الكامل في الوقت المناسب. ومن المنتظر أن يعقد الاجتماع المقبل في مارس في فيينا ويليه اجتماع وزاري في الكويت في 25 و26 مارس.

وقالت وكالة الطاقة الدولية: إن مستوى التزام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وحدها بتخفيض الإنتاج بلغ أكثر من 90٪ في يناير وهو واحد من أفضل مستويات التزام المنظمة على الإطلاق.

من جهة اخرى، انخفضت أسعار النفط امس بعدما زادت مخزونات الخام الأميركية للأسبوع السابع، وهو ما يشير إلى أن السوق ما زالت تواجه صعوبة في تقليص تخمة المعروض رغم الجهود التي يبذلها الكثير من المنتجين لكبح الإنتاج.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية: إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة ارتفعت 564 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 17 فبراير لكن الزيادة جاءت دون تقديرات المحللين الذين توقعوا نموها بواقع 3,5 ملايين برميل. وتواصل الولايات المتحدة التي لا تشارك في الاتفاق زيادة إنتاجها. وقال محللون في آي.إن.جي إنهم يتوقعون استمرار نمو الإنتاج الأميركي مع بقاء الأسعار عند مستوى قوي بما يكفي للتشجيع على زيادة أنشطة الحفر. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 48 سنتا إلى 56,10 دولارا للبرميل بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 39 سنتا إلى 54,06 دولارا للبرميل.

النفط يتراجع مع استمرار نمو المخزونات الأميركية

توقعات استمرار نمو الإنتاج الأميركي مع بقاء الأسعار عند مستوى قوي

السعودية تتصدر موردي النفط للصين في يناير

بكين ـ رويترز: أظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية امس أن السعودية استعادت موقعها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في يناير. وأشارت البيانات إلى أن واردات الصين من النفط الخام السعودي زادت 18,9٪ في يناير مقارنة مع مستواها قبل عام لتصل إلى 5,03 ملايين طن أو ما يعادل 1,18 مليون برميل يوميا.

وجاءت أنجولا في المركز الثاني مع ارتفاع شحناتها 63,5٪ على أساس سنوي إلى 4,95 ملايين طن أو 1,17 مليون برميل يوميا تليها روسيا في المركز الثالث مع نمو صادراتها 36,5٪ إلى 4,6 ملايين طن أو 1,08 مليون برميل يوميا بحسب البيانات.

المستشار الكويتي

abumishari1@yahoo.com ـ www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وإدارة

كيف نبني اقتصاداً لا يعتمد على النفط؟

تضمنت التوصيات والدراسات التي قدمتها القمة العالمية للحكومات المنعقدة في دبي بالتعاون مع شركة ماكينزي وكومباني الاستشارية العالمية، أن يكون هناك اقتصاد مرن ومستدام للدول المعتمدة على النفط بعد انخفاض الأسعار.

وأن تكون هناك رؤية بعيدة المدى للطلب على النفط والاعتماد عليه حتى أواخر عام 2040، خاصة أن الكهرباء تستنزف نسبة كبيرة منه، وبالتالي هناك تسارع قائم للاستفادة من الطاقات المتجددة والنظيفة مثل الهواء والشمس.

ففي الكثير من الدول المصدرة للنفط، يعتمد نسبة كبيرة من المواطنين على الحكومة، وبالتالي على الموارد الطبيعية، إذ يوظف القطاع العام عددا كبيرا من المواطنين، وتمول الموارد الطبيعية أنظمة رعاية اجتماعية كريمة.

ولهذا علينا أخذ العبر والدروس والتجارب الناجحة من الدول التي عانت نفس المشكلة، وكيف تصرفت وقررت عدم الاعتماد الكلي على النفط كمصدر وحيد لميزانية الدولة مثل التحول الناجح للنرويج، حيث وضعت لها قواعد ذهبية تعمل عليها وتنفذها، وهذه القواعد هي:

1ـ على الجميع أن يعمل، بحيث تكمن أهم أصول النرويج في رأسمالها البشري، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الموارد البشرية تشكل أكثر من 85٪ من ثروات البلاد المستقبلية، متجاوزة بذلك صندوق الثروة السيادية والموارد النفطية.

2ـ على القطاعات غير النفطية أن تبقى تنافسية، بحيث تساعد سياسة الأجور والاستثمار في البنية التحتية والعملة العائمة على حماية القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية.

3ـ يجب الحد من إيرادات النفط المخصصة للإنفاق الحكومي، بحيث لا يجوز إنفاق سوى 4٪ فقط من قيمة الصندوق الحالية بناء على تقدير متحفظ للعائد السنوي، أما باقي العائدات، فيتم تحويلها إلى صندوق الثروة السيادية، لأن ذلك يحمي الثروة في المستقبل ويحد من أثر التضخم المالي.

والدروس الرئيسية هنا التي يجدر بدول مجلس التعاون استقاؤها، لا تكمن في الآليات أو الصناعات المحددة التي اعتمدتها النرويج بالضرورة، فلن تتمكن البحرين أو الكويت أو السعودية من تصدير السلمون أو الخشب. ولكن نجاح النرويج يبين أهمية اعتماد سياسات مقاربة متكاملة تشمل العناصر الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وضرورة التزام كل الجهات المعنية بالاقتصاد.

والحلول الاقتصادية هذه يجب أن تتضمن بناء صناعات جديدة قائمة على المعرفة وتطوير البنية التحتية، وجعل الوظائف في القطاع الخاص أكثر جاذبية للمواطنين وتنمية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية رأس المال البشري.

ومن الحلول المالية يجب أن تتضمن الاستثمار في الأصول التي تدعم الإنتاجية على المدى الطويل مثل الاستثمارات المدروسة في البنية التحتية والتعليم والتدريب.

ومن الحلول الاجتماعية يجب توفير فرص العمل الإنتاجية خارج الحكومة وقطاع الطاقة وهذا يعني التركيز على القطاع الخاص إذ بإمكان الحكومات أن تشجع المزيد من المواطنين على انتهاز هذه الفرص ومساعدتهم على كسب المهارات اللازمة لفعل ذلك.

وحتى تنجح الاقتصادات المعتمدة على النفط عليها اتباع مفاتيح النجاح التالية: وجود قيادة قوية قادرة على التغيير والتحدي وتنفيذ حلول قابلة للتطبيق ومقبولة للشعب، تحتاج هذه الدول إلى أفكار ومعلومات قوية قائمة على بيانات واستغلالها في وضع النظم والبرامج التي تساعد في الحلول، بالإضافة إلى النجاح في تغيير النمط الاستهلاكي والأبوي الذي يعتمد المواطنون عليه في الدعومات والإعانات وتفهمهم للوضع المالي والاقتصادي بدولتهم.

السعودية: 2 تريليون دولار قيمتها السوقية
«بلومبرغ»: القيمة السوقية لـ«أرامكو» بين 400 مليار دولار إلى تريليون دولار

اختلاف تقييم القيمة السوقية لشركة ارامكو السعودية بسبب اقتطاع 20٪ من الايرادات وفرض ضريبة 85٪ على الدخل

قال محللون ومستثمرون إن القيمة السوقية لـ «أرامكو» قد لا تزيد على 400 مليار دولار، وفي أحسن الأحوال 1000 مليار دولار، وذلك حسبما نقلت بلومبرغ عن مصادر في صناعة النفط العالمية.

وتقل هذه الأرقام كثيرا عما تتطلع اليه الحكومة السعودية حينما اقترحت طرح حصة من الشركة في الأسواق المحلية والعالمية مقدرة قيمة الشركة بـ 2 تريليون دولار.

وقدرت «وود ماكنزي» القيمة العادلة للأعمال الأساسية للشركة بـ 400 مليار دولار وذلك حسب ما أورد عملاء حضروا اجتماعا خاصا حول تقييم الشركة. وتعد «وود ماكنزي» من أبرز الشركات العالمية المتخصصة في الاستشارات وتقييم شركات الطاقة في العالم.

ومن ناحية أخرى نقلت الوكالة عن شخص مطلع على عملية الطرح قوله بأن الشركة في وضعها الحالي يمكن تقييمها بـ 500 مليار دولار نظرا لأن الحكومة السعودية تقتطع جزءا كبيرا من تدفقاتها النقدية على شكل ضريبة. وفي المقابل قدر مطلع آخر القيمة بأقل من تريليون دولار حسب الوكالة.

وقالت الوكالة إنها استطلعت آراء العشرات من المحللين والمستثمرين والعاملين في صناعة النفط والذين أشاروا الى محدودية التدفقات النقدية للشركة وذلك لكون الحكومة السعودية تقتطع 20٪ من الايرادات، وتفرض ضريبة قدرها 85٪ على الدخل، ما يحد من قدرة الشركة على التوزيعات النقدية بالرغم من ايراداتها الضخمة.

وأضاف هؤلاء بأن رقم الـ 2 تريليون دولار الذي طرحته الحكومة السعودية بني على افتراض مبسط لتقييم الشركة يقوم على أساس أن القيمة السوقية تعادل 8 دولارات لكل برميل احتياطي ومن المعلوم أن احتياطيات ارامكو من النفط تبلغ 261 مليار برميل.

وأشارت مصادر الى أن «ماكنزي» بنت تقديراتها للقيمة السوقية لأرامكو بناء على طريقة خصم التدفقات النقدية أخذا بعين الاعتبار الضريبة العالية التي تفرضها الحكومة حاليا، وتكلفة لرأس المال تبلغ 10٪ فضلا عن تقديراتها للأسعار المستقبلية للخام. وتشمل هذه التقديرات أعمال المنبع فقط ولا تتضمن القيمة السوقية للمصافي ومنشآت البتروكيماويات التابعة للشركة والتي قد تصل قيمتها السوقية لـ 30 مليار دولار.

وكان الرئيس التنفيذي لأرامكو «أمين الناصر» قال في دافوس الشهر الماضي: إن الحكومة تدرس تخفيض الضريبة المفروضة على إيرادات أرامكو لتتوافق مع المعدلات السائدة في الشركات العالمية وهو أمر سيرفع القيمة السوقية لأرامكو إن حدث، غير أن شكوكا تحوم حول ذلك كون الضريبة المفروضة على ايرادات أرامكو تعتبر المصدر الأساسي للدخل للحكومة السعودية.

وقال مستثمرون إن المؤسسات المرتبطة بالحكومة يتم تقييمها بأقل من قيمة الشركات المستقلة وذلك بسبب المخاطر السياسية المتعلقة بها وذلك كما يحدث مثلا مع «بترو براس» البرازيلية أو «روسنفت» الروسية.

تساهم فيه "البترول الكويتية" العالمية
«مصفاة الدقم» تتلقى عروضاً تجارية للعمليات والمواقع الخارجية

مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان مملوك لشركة البترول الكويتية العالمية وشركة النفط العمانية

محمود عيسى

بدأت العروض التجارية تنهال على الجهات المسؤولة عن مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان والمملوكة لشركة البترول الكويتية العالمية وشركة النفط العمانية، وذلك فيما يتعلق بوحدة العمليات وحزمة المرافق والمواقع الخارجية.

وفي هذا السياق قالت مجلة «ميد» نقلا عن المتحدث الرسمي باسم صاحب المشروع إن تقديم العروض من المقاولين مازال مستمرا، وان المزيد من العروض مازال متوقعا. وكانت «ميد» قد أوردت في وقت سابق أنه تم تحديد 20 فبراير الجاري أجلا نهائيا أمام المقاولين لتقديم عروضهم بخصوص حزمتي هندسة وتوريد وإنشاء تتعلقان بالمشروع لبناء مصفاة صديقة للبيئة.

تجدر الإشارة إلى أن الطاقة الإنتاجية للمصفاة ستبلغ 230 ألف برميل يوميا، أما قيمتها فتتجاوز مليارات الدولارات.

وتنتمي التحالفات التي قدمت عروضا للمشروع الى دول عديدة منها تايوان وإيطاليا واليابان وإسبانيا وكوريا الجنوبية. وما زال يتعين ترسية مناقصة عقد إدارة مشروع المصفاة، وتشمل الشركات التي تأهلت وقدمت عروضا للإدارة 3 شركات أميركية هي اميك فوستر ويلر، وبكتل، وكيه بي ار، بالإضافة الى شركة تكنيب الفرنسية.

«بتروناس» و«أرامكو» ستوقعان اتفاقاً للتعاون في مجمع تكرير بـ 27 مليار دولار

كوالالمبور ـ رويترز: قال رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرزاق في بيان امس إن شركة النفط الحكومية الماليزية بتروناس وشركة أرامكو السعودية ستوقعان اتفاقا خلال زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز لماليزيا. وقال البيان: «خلال زيارة جلالة الملك سلمان سنوقع عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم. وستشمل هذه (الاتفاقيات والمذكرات) أكبر شركتين مملوكتين لحكومتينا أرامكو السعودية وبتروناس». ولم يكشف البيان عن المزيد. وكانت «رويترز» قالت في وقت سابق هذا الأسبوع إن من المنتظر أن توقع بتروناس وأرامكو اتفاقا للتعاون في مجمع للتكرير والبتروكيماويات بطاقة 300 ألف برميل يوميا في ولاية جوهور بجنوب ماليزيا تبلغ قيمته 27 مليار دولار.